[59] فإن قال: لم أمر ا الخلق (1) بالاقرار با وبرسله (2) وحججه وبما جاء من عند ا عزوجل ؟ قيل: لعلل كثيرة: منها أن من لم يقر با عزوجل لم يجتنب معاصيه ولم ينته عن ارتكاب الكبائر، ولم يراقب أحدا فيما يشتهي ويستلذ من الفساد و الظلم، فإذا فعل الناس هذه الاشياء وارتكب كل إنسان ما يشتهي ويهواه من غير مراقبة لاحد كان في ذلك فساد الخلق أجمعين، ووثوب بعضهم على بعض، فغصبوا الفروج والاموال وأباحوا الدماء والنساء (والسبي ع) وقتل بعضهم بعضا من غير حق ولا جرم، فيكون في ذلك خراب الدنيا، وهلاك الخلق، وفساد الحرث والنسل. ومنها أن ا عزوجل حكيم، ولا يكون الحكيم ولا يوصف (3) بالحكمة إلا الذي يحظر الفساد، ويأمر بالصلاح، ويزجر عن الظلم، وينهى عن الفواحش، ولا يكون حظر الفساد والامر بالصلاح والنهي عن الفواحش إلا بعد الاقرار با عزوجل ومعرفة الآمر والناهي، فلو ترك الناس بغير إقرار با ولا معرفته لم يثبت أمر بصلاح، ولا نهي عن فساد إذ لا آمر ولا ناهي. ومنها أنا وجدنا الخلق قد يفسدون بامور باطنة، مستورة عن الخلق، فلولا الاقرار با عزوجل وخشيته بالغيب لم يكن أحد إذا خلا بشهوته وإرادته يراقب أحدا في ترك معصية، وانتهاك حرمة، وارتكاب كبيرة، إذا كان فعله ذلك مستورا (4) عن الخلق، غير مراقب لاحد، وكان يكون في ذلك هلاك الخلق أجمعين، فلم يكن قوام الخلق و صلاحهم إلا بالاقرار منهم بعليم خبير، يعلم السر وأخفى، آمر بالصلاح، ناه عن الفساد، لا تخفى عليه خافية، ليكون في ذلك انزجار لهم عما يخلون (5) به من أنواع الفساد. فإن قال: فلم وجب عليهم (6) معرفة الرسل والاقرار بهم والاذعان لهم بالطاعة ؟ قيل: لانه لما لم يكن (7) في خلقهم وقولهم وقواهم ما يكملون لمصالحهم، (8) وكان

---

(1) في العلل: لم امر الخلق. م (2) في العلل: برسوله. م (3) في المصدر: ولا يكون حكيما ولا يوصف. م (4) في العلل: إذا فعل ذلك مستورا. م (5) في العلل عما يحلون به. م (6) في العلل: فان قال قائل: فلم وجب عليكم. م (7) في العيون: لما إن لم يكن، وفى العلل: لما لم يكتف. م (8) في العلل بعد قوله: وقواهم: ما يثبتون به لمباشرة الصانع عزوجل حتى يكلمهم ويشافههم وكان الصانع اه. م